اقتصاد

بانتظار القانون ..

منح مجلس الدولة صلاحية تصديق عقود تزيد على ١٥٠ مليوناً

هناء غانم

كشف مصدر حكومي لـ«الوطن» مطلع عن قرب إقرار مشروع قانون يمنح مجلس الدولة صلاحية تصديق العقود التي تبرمها الجهات العامة والتي تزيد قيمتها على ١٥٠ مليون ليرة سورية سواء كانت هذه العقود متعلقة بالإنفاق الجاري أم الاستثماري.
وأوضح أن هذا المشروع يعطي صلاحيات أوسع لمجلس الدولة، لافتا إلى أن الصلاحيات التي كانت مخصصة للقسم الاستثماري بتصديق العقود التي تجريها الجهات العامة فقط للتي تزيد على قيمتها (٢٥) مليون ليرة سورية، ولكن بالنظر للارتفاع الكبير الطارئ على الأسعار، وفي ضوء التغيرات والتبدلات التي طرأت على الواقع الاقتصادي وانعكاس ذلك على قيمة العقود التي تبرمها الجهات العامة، ولضرورة مواكبة التشريعات للمستجدات الاقتصادية القائمة، فقد أضحت الحاجة ملحة لتعديل الحد الأدنى لقيمة العقود الخاضعة لتصديق مجلس الدولة.
ومن الجدير ذكره بحسب المصدر أن مشروع القانون المذكور قد تمت الموافقة عليه من الحكومة وتمت إحالته إلى مجلس الشعب الذي بدوره ناقش المشروع ضمن لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وتمت الموافقة علية وإحالته إلى الجهات المختصة لاستكمال أسباب صدوره.

زيتون لـ«الوطن»: يضمن عدم خسارة المصرف وتمويل المشروعات المهمة

«الصناعي» يتجه لمنح قروض بفائدة ١٠ بالمئة ستتحمل الحكومة حتى ٤ بالمئة كدعم للمتضررين

عبد الهادي شباط

رغم تعدد الملفات الساخنة على طاولة المصرف الصناعي ترى الحكومة أنه لابد من الاستمرار بدعم التمويل الصناعي وزيادة التدابير لمعالجة الديون المتعثرة خاصة لدى كبار المتعثرين، في الوقت الذي يجري فيه بحث دعم رأسمال المصرف وتحسين قدرته على التمويل، حول هذه الملفات كشف مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون لـ«الوطن» عن الموافقة على دعم الحكومة لبعض المشروعات الصناعية ذات الطابع الحيوي أو التي تعود لشريحة الصناعيين المتضررين بفعل ظروف الحرب، وذلك عبر تقديم دعم حكومي لنسب الفوائد الخاصة بهذه القروض ما بين ٢ و٤ بالمئة من نسب الفوائد المقررة على القروض الصناعية والتي عادة تصل ١٠ بالمئة، وعليه يمكن تمويل بعض المشروعات الصناعية بفوائد تتراوح ما بين ٦ و ٨ بالمئة حسب أهمية المشروع وطبيعته بناء على دراسة المشروع بشكل مفصل والتعرف على الجدوى وأثره الاقتصادي بشكل واضح، معتبراً أن هذه الخطوة الحكومية تحقق زيادة في دعم وتمويل المشروعات الصناعية الهامة خلال المرحلة الحالية وتضمن على التوازي عدم تعرض المصرف للخسارة.
كما بين زيتون أن المصرف يتجه لإطلاق القروض التنموية طويلة الأجل لقطاع الأعمال التجارية وأصحاب المهن العلمية بسقوف تقترب من ١٠ ملايين ليرة وفوائد بنحو ١٢ بالمئة، بما يدعم النشاط الاقتصادي ويلبي متطلبات المرحلة الحالية لجهة تمويل المشروعات الصغيرة القادرة على إحداث قيم اقتصادية واجتماعية خلال فترات زمنية بسيطة، على أن يكون ذلك على التوازي مع مهام المصرف الصناعي الأساسية بتمويل المشروعات الصناعية وفق الأولويات التي تحددها الحكومة.
وحول القروض المشتركة بيّن المدير العام أنه تم إنجاز مذكرة تفاهم على هذه القروض مع المصرف التجاري السوري والمصرف العقاري لتأمين التمويل لبعض المشروعات الحيوية حيث لا يمكن للمصرف تمويل أي

مشروع بأكثر من ٢٥ بالمئة من أموال المصرف الخاصة وهو ما لا يتعدى ٣٠٠ مليون ليرة، وهو غير كاف لتأمين التمويل لبعض المشروعات الصناعيّة ذات الطابع الحيوي، مبيناً أنه تمت موافقة مجلس النقد والتسليف على هذا النوع من القروض المشتركة.
وأشار إلى أنه تم رفع مقترح بزيادة رأسمال المصرف لنحو ٣ مليارات ليرة ليتمكن المصرف من تلبية احتياجات التمويل الصناعي، حيث بلغ حجم الودائع لدى المصرف نحو ٤٧ مليار ليرة، ونسبة السيولة تجاوزت ٥٤ بالمئة، وهي نسبة عالية، مبيناً أن المصرف يعتذر عليه استقبال الودائع لأجل التابعة للجهات العامة بسبب ضعف قنوات التوظيف تبعاً للظروف العامة التي مر بها البلد خلال السنوات الماضية.
وفي ملف القروض المتعثرة أكد زيتون أن معظم التحصيلات الجارية في هذا الملف تعود لشريحة القروض المتعثرة الصغيرة، بينما هناك بطء في إنجاز التسويات مع كبار المتعثرين رغم فتح العديد من قنوات التواصل معهم وتوسيع مساحة الحوار للتوصل لتفاهمات لإنجاز تسويات لقروضهم المتعثرة، وهناك عمل في هذا الاتجاه يجري عبر غرف الصناعة والتجارة يعول عليه خلال المرحلة الحالية، بينما تم اتخاذ جملة من الإجراءات

> بيع ضمانات لكبار المتعثرين والتعويل على دور غرف الصناعة لإنجاز التسويات

بحق بعض كبار المتعثرين لتحصيل المصرف أمواله منها بيع ضمانات تعود لهم، مبيناً أن قيمة القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي انخفضت من ٤٢ مليار ليرة لنحو ٣٥ مليار ليرة حالياً، وأن نسبة تصل لنحو ٥٠ بالمئة من هذه القيم هي فوائد متراكمة على هذه الديون.
كما أفاد زيتون بأن المصرف يسعى إلى التوسع بمنافذ عمله وخاصة لدى المدن الصناعية حيث أنجزت المخططات اللازمة لإحداث فروع للمصرف الصناعي في كل من مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب حسيا بحمص ومدينة عدرا الصناعية بريف دمشق ويتم بحث آليات توفير التمويل لتنفيذ هذه الفروع ووضعها في الخدمة لتلبية احتياجات الصناعيين في هذه المدن وتسهيل حركة الإيداع والسحوبات لهم إضافة لتقديم العديد من الخدمات، حيث يعمل المصرف على تحديث برامج التقانة لديه بما يسمح له بالتوسع في توفير المزيد من الخدمات.
وحول تبعية المصارف لوزارة المالية أو عودتها لوزارة الاقتصاد بيّن أن الموضوع لا يتعدى الشكل وغير مؤثر في العمل المصرفي، وأنه من الأجدى المحافظة على حالة الاستقرار للعمل المصرفي خاصة أن العلاقة مع وزارة المالية تقتصر على شخص الوزير ومعظم القضايا الفنية والتقنية تتم مع المصرف المركزي عبر منظومة العمل اليومي مع المركزي ضمن الأنظمة والمعايير المعمول بها.

تنظيم الضبوط بحق المتهربين استيفاء كامل قيمة الضرائب والرسوم المترتبة مع الغرامات

بعد توقف التحصيل ٣ سنوات مالية حمص تحصّل ٨٠ بالمئة من الضرائب المتراكمة

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير مالية محافظة حمص وليد عرابي لـ«الوطن» إعادة تأهيل المديرية بشكل إسعافي شمل عدة طوابق منها وبعض المرافق فقط لتتمكن من تقديم خدماتها للمواطنين، في حين بقيت ثلاثة طوابق بالمديرية خارجة عن الخدمة تماما تحتاج إلى إعادة تأهيل كامل، لافتاً إلى أنه تم مؤخرا توجيه كتاب لوزارة المالية بطلب استكمال أعمال إعادة التأهيل للمديرية وإعادة تجهيزها بكامل التجهيزات الفنية والحاسوبية وغيرها من أجل إعادتها كما كانت، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة من وزيري المالية والإدارة المحلية على تخصيص مبلغ ٥٠ مليون ليرة لاستكمال الأعمال المدنية من (ألمنيوم ونوافذ وكهربائيات وصحية وشبكة معلوماتية) على أن يتم رصد مبالغ مالية واعتمادات إضافية خلال العام القادم لاستكمال أعمال الترميم.
وأوضح عرابي أن اللجان المكلفة من خارج المديرية بتحديد قيمة الأضرار الإجمالية التي لحقت بالمديرية بحدود ٧٠ مليون ليرة سورية فقط، في حين أن الأضرار والخسائر فعلياً أضعاف ذلك.
وأشار عرابي إلى أن نسبة أضرار مديريتي مال القصير وتدمر بلغت ١٠٠ بالمئة وتقدر قيمة إعادة تأهيل كل منهما بـ٥٠٠ مليون، في حين أن نسبة الأضرار التي لحقت بمديرية مال تلكلخ بريف حمص الغربي لا تتجاوز الـ١٠ بالمئة ، منوهاً بأن مقرات مديريات مال المخرم والقريتين

وصدد والرستن وتلدو كانت مستأجرة وأضرارها كبيرة إلا أن تكلفة إعادة تأهيلها تقع على عاتق أصحاب مالكيها.
وبين عرابي أن أضرار الآليات بالمديرية بالغة جداً ولا يمكن إصلاحها ومعظمها شبه مدمرة بالكامل وفي حال تم التوجيه بإصلاحها أن يكون جدوى منها إضافة لكلفتها التي قد تزيد على سعرها.
وأوضح عرابي أنه نتيجة لخروج المديرية عن الخدمة لمدة تزيد على ٣ أعوام وتوقف أعمال التحصيل الضريبي بالكامل ولا سيما في المناطق الساخنة التي خرجت عن سيطرة الدولة بالكامل الأمر الذي انعكس سلبا على موارد الخزينة وتوقف أعمال إنجاز التكاليف الضريبية إضافة لغياب وعدم العثور على المكلفين بهذه الضرائب لعدم وجودهم في مقرات أعمالهم وتغيبهم عن أماكنهم، مشيراً إلى أنه تمت الاستعانة بدوائر الدولة للوصول إلى المكلفين ومتابعة إنجاز تكاليفهم التي تراكمت خلال تلك الأعوام ، حيث تم في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ تحصيل معظم ما تراكم من ضرائب وقدرت تلك التحصيلات بـ٨٠ بالمئة وتمت المباشرة على الفور بإنجاز التكاليف الضريبية التي لم تنجز خلال فترة التوقف وتم إنجاز حوالي ٧٠ بالمئة منها حتى تاريخه.
مبيناً أنه في عام ٢٠١٦ تم جرد كل التكاليف الضريبية والمكلفين والبحث عن المتهربين منهم ونظمت الضبوط اللازمة بحقهم وتم استيفاء كامل قيمة الضرائب والرسوم المترتبة مع الغرامات من المتهربين الذين تم الوصول إليهم وضبطهم من العاملين بالمديرية بمجال الاستعلام الضريبي.
وأكد أن إيرادات المديرية خلال الربع الأول من العام الحالي (الأرباح والدخل المقطوع والرواتب والأجور وعقارات ورؤوس أموال) زادت بنسبة ١٨٧ بالمئة مقارنة بذات الفترة في عام ٢٠١٧، وتحصيلات الرسوم المباشرة من (رسوم تركات وعقارية وسيارات وري ومغتربين وغيرها) زادت بنسبة ١٢٨ بالمئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي، وتحصيلات الرسوم غير المباشرة من (رسوم عدل وطوابع ومقالع ومجهود حربي وقنصلية وغيرها) زادت بنسبة ٢٣٠ بالمئة خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع نفس الربع مع العام الماضي.
وأضاف إن نسبة الإيرادات المحصلة والموردة للخزينة من ضرائب ورسوم أخرى بشكل عام زادت خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة ١٩٠ بالمئة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

مسؤول في «الكهرباء» لـ«الوطن»: التجارة بدأت في جبلة ولا شكاوى حتى الآن

الأمبيرات في ساحلنا!

قصي المحمد

يبدو أن عدوى تجارة الأمبيرات بدأت تنتقل من حلب إلى بعض المناطق في الساحل السوري، حيث كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن وجود حالات لأشخاص يقومون باستخدام مولدات كبيرة يرجّح أنها مولدات ديزل من خلالها يقومون بإنتاج الكهرباء ليصار إلى بيعها «بالأمبيرات» للمواطنين في مناطق محددة في الساحل.
وبعد متابعة «الوطن» للموضوع، أكّد مصدر مسؤول أنّ عملية بيع الكهرباء من خلال الأمبيرات قام بها بعض الأشخاص وذلك بتشغيل مولّدات ديزل كبيرة من خلالها يقومون بإنتاج الطاقة الكهربائية ليصار إلى بيعها للمواطنين بالأمبير، مبيناً أنّ هؤلاء حالياً بدؤوا بتجارة الأمبير في مدينة «جبلة» التابعة لمحافظة اللاذقية، دون أن يذكر أي تفاصيل أخرى عن الموضوع لعدم وجود شكوى رسمية بالموضوع.
وفي سياق آخر، كشف تقرير صادر عن المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء (حصلت «الوطن» على نسخة منه) عن إجمالي عدد الضبوط التي تم تنظيمها من خلال الشركات التابعة للمؤسسة في المحافظات والبالغة ١٢٠٥ ضبوط خلال حزيران الماضي.
وصنف التقرير المخالفات إلى مخالفات للمشتركين في العدادات المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية (أحادية وثلاثية ومراكز تحويل) ومخالفات في مراكز التحويل ونظام الاستثمار بشكل عام، حيث بلغ عدد المخالفات للمشتركين في العدادات المنزلية ٨٢٥ ضبطاً للاستجرار غير المشروع، منها ٨١٩ ضبطاً لعدادات أحادية الطور، إضافة إلى ٦ ضبوط منزلية لعدادات ثلاثية الطور.
أما الضبوط المنظمة بحق المشتركين بالعدادات التجارية فقد بلغ عددها ٢١٣ ضبطاً، منها ١٨٤ ضبطاً لعدادات تجارية أحادية الطور، و٢٩ ضبطاً لعدادات تجارية ثلاثية الطور.
وبخصوص العدادات الزراعية، فقد بلغ عدد المخالفات والسرقات فيها ١٠ ضبوط لحالات استجرار غير مشروع، منها ٨ ضبوط لمشتركين بعدادات أحادية الطور، إضافة إلى ٢ منها عدادات ثلاثية الطور، وضبط أربع مخالفات في مراكز التحويل لمشتركين قاموا بسرقة الكهرباء.
ودخلت إلى الضبوط المنظمة نوع آخر وهي ضبوط مخالفات لغير المشتركين، منها منزلية وأخرى تجارية، حيث بلغ عدد الضبوط الأحادية المنزلية لغير المشتركين ١٢٧ ضبطاً، أمّا الضبوط التجارية لغير المشتركين فبلغ عددها ٢٠ ضبطاً، منها ثلاثة ضبوط أحادية تجارية لغير المشتركين، إضافة إلى ١٧ ضبطاً لمخالفات لعدادات ثلاثية تجارية لغير المشتركين.
وفيما يخص مخالفات نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء، بلغ عدد المخالفات ٦ مخالفات نظّمت بها الضبوط اللازمة بحق مرتكبيها.
وفيما يتعلق بتبديل العدادات الخاصة بالمشتركين التي تمت خلال الشهر الماضي نتيجة الجولات التفتيشية، فقد بلغ عددها حسب الإحصائية التي تم الحصول عليها ٢٨٦ عداداً منها ١٦٦ عداداً أحادي الطور منزلياً، و٦٤ عداداً أحادي الطور تجارياً، إضافة إلى ٣٨ عداداً ثلاثي الطور تجارياً، و١٦ مركز تحويل ومحولة تيار واحدة وعداد حكومي واحد.

٣٩ تاجراً جديداً كل يوم في سورية خلال ٢٠١٨

الوطن

منحت مديرية الشركات بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال النصف الأول للعام الحالي ٦٢٣٤ سجلاً تجارياً للأفراد و٤٣٢ سجلاً لشركات التضامن و٧٧ سجلاً لشركات التوصية و٢٣ سجلاً لشركات المساهمة و٣٢٧ سجلاً للشركات المحدودة. أي بإجمالي ٧٠٩٣ سجلاً، بوسطي ٣٩ سجلاً يومياً.
وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير الشركات في الوزارة محمد إبراهيم أن النصف الأول من هذا العام يعد أفضل من الفترة ذاتها من العام الماضي بشكل عام، مع استمرار تقديم التسهيلات للشركات والأفراد وتطوير الخدمات المقدمة.
لافتاً إلى أن هناك عدداً من الشركات التي منحت سجلات تجارية يكون مؤسسوها من الأجانب والعرب أو ضمن مجلس إدارتها وهذا الأمر غير مرتبط بشروط معينة حيث تتم معاملتها معاملة السوري لأن الشركة التي رخصت وحصلت على السجل التجاري وهي على أراضي الجمهورية العربية السورية.
وذكر بيان صحفي للوزارة (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن مديرية الشركات تعمل حالياً بالتنسيق مع الجهات المعنية على إنجاز مشروع أتمتة السجل التجاري وبنك معلومات وطني تجاري يتضمن البيانات التجارية للأفراد والشركات حيث يكون مربوطاً بين الإدارة المركزية ومحافظات القطر، ويعد هذا المشروع خطوة مهمة في مجال تحسين بيئة الأعمال وجودة الخدمات المقدمة للقطاع الاقتصادي ورفع مستوى الشفافية في الإجراءات المتبعة كما سيؤمن البيانات والإحصائيات والتقارير الدقيقة والواضحة بأقل زمن ويقلل من ظواهر الفساد في هذا المجال.
وذكر البيان أن مديرية الشركات اتخذت العديد من الإجراءات للحد من الروتين ولسرعة الانجاز ومنها تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسجيلها والأفراد في السجل التجاري حيث يتم الحصول على السجل التجاري خلال ساعة عمل واحدة وتأسيس المكتب المرن والذي هو عبارة عن مقر دائم للشركات والمؤسسات الفردية المؤسسة سابقاً والتي ليس لديها مقر أو لديها مشكلة في مقرها أو التي ستؤسس لاحقاً وليس لديها مقر إضافة إلى تأسيس شركات الأوف شور.
وفي السياق ذاته بينت مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ عدد طلبات التسجيل المحلي ٨٠٩١ طلباً وطلبات التسجيل الدولي ١١٤٥ طلباً.
كما منحت المديرية ٣٤٩٨ شهادة تجديد ١٨٣٥ شهادة تسجيل إضافةً إلى ٩٨ رسماً ونموذجاً صناعياً مسجلاً ومجدداً و١٥ براءة اختراع.
هذا وتستعد مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية لإطلاق معرض الباسل للإبداع والاختراع بدورته الاستثنائية لهذا العام والذي يتزامن مع الدورة الـ٦٠ لمعرض دمشق الدولي والمقام على أرض مدينة المعارض بدمشق وذلك خلال الفترة من ٦-٢٠١٨/٩/١٥.

بورصة دمشق تبحث تفعيل دورها في مرحلة إعادة الإعمار

علي محمود سليمان

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن بورصة دمشق تبحث تفعيل دورها في عملية إعادة الإعمار التي تحتاج إلى تجميع المدخرات الخاصة بالعملية الاستثمارية والتنموية في سورية وسوق دمشق للأوراق المالية هي إحدى القنوات المهمة بعملية جذب المدخرات وصبها في عملية إعادة الأعمار.
وفي تصريح لـ«الوطن» أكد قاسم أن هذه العملية تحتاج إلى كم هائل من الموارد وإلى سوق فعالة من أجل تحويل هذه المدخرات إلى العملية الاستثمارية، وفق التوجه الحكومي لتفعيل دور السوق وخاصة في أثناء الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة إلى السوق.
وتفتتح اليوم الخميس بورصة دمشق ورشة عمل بعنوان «تفعيل دور سوق دمشق للأوراق المالية في مرحلة إعادة الإعمار» في فندق الشيراتون بدمشق برعاية وزير المالية مأمون حمدان، حيث أوضح قاسم أن الغرض من الورشة معالجة أربعة محاور رئيسية ستدور النقاشات حولها وهي تفعيل دور السوق في المرحلة القادمة وثانياً تأسيس الشركات المساهمة العامة وتحديد الصعوبات والعقبات التي تعوق تأسيسها، والمحور الثالث حول صعوبات تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة والمحور الرابع هو دور الأدوات المالية الجديدة بعملية جذب المدخرات اللازمة لعملية إعادة الإعمار، وذلك بمشاركة جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق إضافة إلى الشركات القابلة للإدراج ومختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع تأسيس الشركات وإدراجها في السوق وذلك بهدف سماع المقترحات والصعوبات من هذه الشركات مباشرة لكي نضع الجهات المعنية بتصور عن تلك الصعوبات والمقترحات والآليات التي تضمن معالجة تلك المشاكل من أجل الوصول إلى سوق تتمتع بالكفاءة والشفافية وتساهم بشكل فعال في مرحلة إعادة الإعمار.

ولفت قاسم إلى أن الورشة سيصدر عنها ورقة عمل تتضمن جميع المقترحات والتوصيات المقدمة من المشاركين إلى الحكومة والجهات المسؤولة للاطلاع عليها واتخاذ القرارات اللازمة بهذا الصدد.
وأمل المدير التنفيذي لبورصة دمشق أن تستمر التداولات بالتحسن خلال بقية العام وخاصة مع استمرار العمل على إدراج شركات جديدة ما يساهم في زيادة قيم وحجوم التداول خلال الفترة المتبقية من العام ٢٠١٨ وهو الأمر الذي ينعكس تحسناً على أداء السوق بإتاحة فرص استثمارية جديدة للمستثمرين، إضافة إلى إمكانية إدراج أدوات مالية جديدة مثل شهادات الإيداع التي يجري العمل على إصدارها من مصرف سورية المركزي والتي ستكون ورقة مالية جديدة في بورصة دمشق تساهم في تحسين أداء السوق، أو سوق السندات التي يجري التحضير لها، حيث ستكون هذه الأدوات قادرة على تمويل المشاريع والحصول على عائد من هذه المشاريع وإعادة سدات السندات وفوائدها من خلال هذه المشروعات، بحيث ستكون هذه الأدوات من الأوراق المهمة لدعم وتطوير أداء سوق دمشق للأوراق المالية في مرحلة إعادة الإعمار، فعلى سبيل المثال يمكن مثلاً أي مشروع يحتاج إلى تمويل يمكن تصدير سندات أو صكوك لتمويله والعائدات من المشروع يتم توزيعها على حاملي السندات والصكوك.